إنفاذ بعثة فعالة لتقصي الحقائق في السودان

أدى الصراع المستمر في السودان، الذي اندلع في أبريل 2023، إلى وقوع أزمة إنسانية طاحنة. إذ تسبب النزاع الذي طرفاه الرئيسيان هما القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى نزوح ملايين الأشخاص داخل السودان وأجبر الكثيرين على الفرار إلى البلدان المجاورة. كما أدى العنف إلى وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، شملت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات التعسفية والعنف الجنسي.

استجاب المجتمع الدولي للأزمة بمجموعة من التدابير، منها المساعدات الإنسانية والجهود الدبلوماسية والتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان. وكانت كل من الأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الأشهر الأخيرة نشطتين على نحو متزايد في جهودهما لمعالجة الأزمة في السودان. فعلى سبيل المثال، أصدرتا عدة بيانات تدين انتهاكات حقوق الإنسان وتدعو إلى وضع حد للعنف، وأنشتا كذلك آلية لتلقي وتوثيق الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من الضحايا في السودان. وأنشأت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعثات لتقصي الحقائق للتحقيق في النزاع وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

أُنشئت **بعثة** الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في السودان في مايو 2023 بتفويض للتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في السودان منذ 15 أبريل 2023. كما أن البعثة مكلفة بتحديد هوية الجناة وتقديم توصيات بشأن المساءلة.

كما أنشأت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مؤخراً بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وتتمثل مهمتها في جمع الأدلة وتحديد هوية الجناة وتقديم توصيات لمنع الانتهاكات في المستقبل وضمان العدالة.

لضمان عمل بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بفعالية وكفاءة، من المهم تحديد مجالات التداخل والتكامل بين ولايتيهما. إذ سيساعد ذلك على تجنب ازدواجية الجهود وضمان فهم شامل للوضع على أرض الواقع. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال العمل معاً أن يقوما بدور حاسم في تعزيز السلام والعدالة وحقوق الإنسان في السودان.

تواجه بعثات تقصي الحقائق في السودان تحديات كبيرة، من بينها المخاطر الأمنية، وتقييد الوصول، وإمكانية الانتقام من الشهود. وللتغلب على هذه العقبات، فإن من الضروري:

- √ إجراء تقييمات شاملة للمخاطر، ووضع بروتوكولات أمنية قوية، والتعاون مع المجتمعات والمنظمات المحلية للحصول على المعلومات والحماية.
- √ التعامل مع جميع أطراف النزاع لتأمين المرور الآمن والوصول إلى المناطق المتضررة،وضمان سلامة أفراد البعثة والأشخاص الذين تمت مقابلتهم.
- √ تنفيذ تدابير سرية قوية، وإنشاء برامج لحماية الشهود، وتهيئة مساحات آمنة للأفراد لمشاركة تجاربهم دون خوف من الانتقام.

ويمكن للبلدان المجاورة أيضاً أن تعزز بشكل كبير من فعالية بعثات تقصي الحقائق في السودان. فمن خلال توفير الدعم اللوجستي، مثل النقل والإقامة، يمكنها التخفيف من الصعوبات التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تبادل المعلومات وتسهيل الوصول إلى المناطق المتضررة من خلال القنوات الدبلوماسية مساعدة كبيرة في جمع المعلومات وضمان سلامة موظفي البعثة. وفضلاً عن ذلك، يمكن للبلدان المجاورة أن تؤدي دوراً حيوياً في دعم الجهود الإنسانية من خلال تقديم الإغاثة والمساعدات للسكان النازحين، وبالتالي تخفيف معاناة المتضررين من النزاع.

على بعثات تقصي الحقائق الفعالة في السودان:

- √ التعاطي مع المجتمعات المحلية: طلب معطيات من المجتمعات المحلية لفهم تجاربها واحتياجاتها ووجهات نظرها.
- √ توثيق الأدلة: جمع وحفظ الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وغيرها من الفظائع.
- √ المطالبة بالمساءلة: استخدام النتائج التي توصلت إليها البعثات للدعوة إلى العدالة والمساءلة.
- √ وضع السياسات المستنيرة: تقديم توصيات إلى الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإرشاد القرارات والاستجابات المتعلقة بالسياسات.

يمكن لبعثات تقصي الحقائق من خلال معالجة هذه التحديات واغتنام الفرص أن تضطلع بدور حاسم في تسليط الضوء على الأزمة الإنسانية في السودان.

السيدة/ كريستين كيرابو
مسؤولة البرامج القانونية في المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام